الديمقراطية التي نريدها

إعـــداد

د/ عبد الله محمد مرشد

أستاذ مشارك – جامعة حضرموت

المقدمة:

لمفهوم الديمقراطية جاذبية خاصة ، جعلته يحظى بقدر كبير من الاهتمام الذي لم تحظى به المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى ، فكان الشغل الشاغل للفكر السياسي الإنساني منذ القدم وحتى العصر الحديث ، وتناوله العديد من العلماء والمفكرين بالبحث والدراسة ، محاولين استقصاء معانيه ومدلولاته العلمية ، وبذلك فقد توفر على كم هائل من التراث الفكري الذي حمل إلينا آراء وأفكار متعددة ومتنوعة ، ناتجة إما عن تجارب مجتمعات إنسانية في مجال الحكم وممارسة السلطة ، وا ما عن جهود فكرية علمية لمفكرين وعلماء تصدوا لهذا الموضوع المهم وحاولوا سبر أغواره ، إلا أننا نلاحظ ، رغم ذلك ، عدم وجود اتفاق حول المفهوم الحقيقي لمصطلح الديمقراطية ، وكذلك حول الممارسة الفعلية لهذا المبدأ السياسي كفعل اجتماعي يؤدي وظيفة في إطار النظام السياسي. إن المشكل الأساسي الذي واجه ويواجه المجتمعات البشرية منذ القدم وحتى الوقت الراهن ، هو الصراع على السلطة ، فالوصول إلى الحكم هو هدف مختلف القوى والتيارات في المجتمعات البشرية ، وقد يأخذ ذلك الصراع أشكالا مختلفة ، تتدرج من الصراع السلمي ، إلى العصيان المدني ، أو الصراع المسلح ، وبذلك فإن الأقوى هو الذي يصل إلى الحكم ، سواء كان فردا أو حزبا أو طائفة أو قبيلة ، والناتج هو تكوين نظام سياسي ما يلبث أن يدعي أنه نظام ديمقراطي يضحي من أجل الشعب ، في الوقت الذي يكون فيه الشعب هو الخاسر الأكبر ، والدليل الأكيد على ذلك هو استمرار الصراع بين الحكام والمحكومين بمختلف الأشكال التي أشرنا إليها.

أما المشكل الأخطر الآن في إطار تطبيق الديمقراطية ، خاصة وان العالم الآن غدا قرية كونية واحدة في ظل العولمة ومن ثم فقد طرحت مفاهيم جديدة رسمها من يمتلكون القوة وأعطوها أبعادا عالمية بغية تطبيق النموذج الغربي ، ويتمثل ذلك في تكييف أمريكا والغرب بصفة عامة لمفهوم الديمقراطية بالطريقة التي تؤدي إلى تبعية

كل نظام حكم يطبق ذلك لهم ، لهذا نجدهم يطرحون موضوعا جديدا هو (الإصلاح الديمقراطي)، وتحت ضغوط القوة وليس التوجه الإيديولوجي أو الاقتناع الفكري أو ما تقتضيه عناصر تكوين نظام الحكم ، نجد أن كل الأنظمة السياسية في العالم التي لا تتلاءم وتوجهات أمريكا والغرب تقع تحت طائلة هذا الطرح ، فتصبح تلك النظم ، حتى وإن كانت ديمقراطية ، تحتاج إلى إصلاح ديمقراطي.

يقتضي الأمر هنا المرور ولو بعجالة على الجذور التاريخية الفكرية للمفهوم العام لمصطلح ديمقراطية ، كي نعرف كيفية تكونه ومدلولاته.

في معنى الديمقراطية تشير الكتابات إلى أن مصطلح) الديمقراطية (إغريقي الأصل ، وهو مكون من مقطعين هما *(Krats)*، ومعناها الشعب و :*(Demos)* ومعناها السلطة ، وبذلك فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب ، ويؤكد هذا على أن فكرة الديمقراطية هي فكرة قديمة ، عرفها الفلاسفة منذ القدم ، فقد أشار إفلاطون إلى أن مصدر السيادة هو الإرادة المتحدة للمدينة ، وقد ظهر النظام الديمقراطي في المدن الإغريقية القديمة ، خاصة مدينة (أثينا) ، وقد لاحظ أرسطو في هذه المدينة ، أن أعضاء (الجمعية العامة للشعب) التي كانت بيدها السلطة الفعلية ، يلتفون حول واحد منهم .(١)

وتشير المعاجم إلى أن الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية ، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شئونها ، والديمقراطية السياسية هي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة ، لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة ، كما يشير الفقه الدستوري إلى أن معالم المبدأ الديمقراطي ، لم تتضح إلا بعد أن اتخذ بعض الكتاب منه سلاحا ضد الملكية المطلقة بغية تقييدها والحد من سلطاتها ، وبغية هدم النظريات الثيوقراطية التي كان يتذرع بها الملوك آنذاك في تشييد سلطانهم ، على أن فكرة الديمقراطية لم يقدر لها أن تكون مبدءا وضعيا للحكم إلا بفضل الثورة الفرنسية ، التي

هيأت لها المناخ المناسب للتطبيق بعد أن كانت مبدءا نظريا بحتا في عقول المفكرين وفي مؤلفاتهم ، فقد حرص رجال الثورة الفرنسية على النص في إعلان الحقوق الصادر عام ١٧٨٩ ، على أن الأمة هي مصدر السلطات ، بحيث لا يجوز لفرد أو لهيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة منها ، وأن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة ، وإذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه أو إسناد السلطة إلى الشعب ، فإن جمهور الفقه متفق على أن الأخذ بالديمقراطية، ليس غاية في حد ذاتها ، بل وسيلة لتحقيق غاية وهي الحرية والمساواة السياسية (٢) لقد أصبح الحكم الديمقراطي هو النظام السائد في أغلبية الدول الحديثة ، إلا أنه اتخذ صورا مختلفة ، فإذا كان الحكم الديمقراطي يجعل من الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة ، فإن الشعب قد يمارس السلطة بنفسه فيسمى ذلك نظام الديمقراطية المباشرة ، وقد يختار الشعب لممارسة السلطة نوابا عنه يمارسونها باسمه ، وتسمى هذه الصورة من صور الحكم بالديمقراطية النيابية ، وقد يقوم نظام آخر خليط من النظامين السابقين ، فتكون هناك هيئة نيابية منتخبة من الشعب تتولي السلطة باسمه ، مع الرجوع إليه في بعض الأمور الهامة ، وبذلك فإن نظام الحكم الديمقراطي يتخذ صورا تختلف باختلاف كيفية اشتراك الشعب في السلطة.

إن وصف أو تصنيف نوع الحكم ، من حيث أنه ديمقراطي أو أوليجاركي أو تسلطي أو استبدادي ، وما إلى ذلك من مسميات ، يتوقف على حجم ودرجة مشاركة المواطنين فيه ، حيث أن المعنى التقليدي للديمقراطية يتمحور حول الأغلبية ، ومن هنا يرى البعض أن النظام الأكثر شيوعا وملائمة بالنسبة للمجتمعات الكبيرة العدد أو الحجم ، فهو الديمقراطية النيابية ، التي ينتخب فيها المواطنون ممثليهم ، أو نوابا عنهم ، يقومون بتشريع وسن قوانين المجتمع . وفي هذا الصدد يقول " هيرنشو " إن كل ما تعنيه كلمة الديمقراطية، هو أن المجتمع ككل يملك سلطة السيادة ويحتفظ بالسيطرة النهائية على الأمور العامة، فالديمقراطية كشكل من أشكال الدول هي مجرد طريقة

لتعيين الحكومة والإشراف عليها وعزلها(٢). وعادة ما يتناول دستور الدولة – أية دولة – في ديباجته أو في مواده الأولى بأن الدولة ديمقراطية أو دستورية، وبالتأكيد فإن الإشارة إلى ذلك من خلال الدستور لا تكفي بأن تكون الدولة ديمقراطية ، أو أن نظام الحكم فيها هو نظام ديمقراطي ، فالأساس في تحديد ذلك هو الممارسة الفعلية ، والأسلوب المطبق في ممارسة السلطة هو الذي يحدد الخط الذي تسير عليه الدولة ، فإذا كان النظام يتيح بشكل واضح المجال للشعب لممارسة السلطة ، أطلقت عليه صفة الديمقراطية التي هي أصلا تعني ، كما أشرنا، حكم الشعب أو سلطة الشعب.

إن تناول مسألة الديمقراطية من منظور تقليدي ، لا يزيدها إلا ضبابية وتداخل في المعاني ، والبعد بها أكثر عن المدلول الأساسي الذي دعت إليه الحضارة الإغريقية القديمة ، فإذا ما وجهنا سؤالا محددا لكل أنظمة الحكم السياسية بمختلف تسمياتها – ملكية ، جمهورية ، إمارة ،... الخ – وهو ، كيف تقيمون نظام الحكم عندكم ؟، ستكون الإجابة ، رغم الاختلاف في البناء السياسي لتلك الأنظمة ، بأنه نظام ديمقراطي، فهنا تبتعد الديمقراطية عن مدلولها الحقيقي ، لتكون أسلوب حكم يكفل مصالح من هم في إطار النظام السياسي ، وبذلك يختلف أسلوب ممارسة الديمقراطية من نظام لآخر، في الوقت الذي يؤكد الواقع السياسي والاجتماعي بأن ليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد ونظرية واحدة ... وما تباين واختلاف الأنظمة التي تدعي الديمقراطية إلا دليل على أنها ليست ديمقراطية ....

عندما كانت دولة المدينة في العهد الإغريقي ، كانت الديمقراطية المباشرة تعني تجميع كل الرجال الأحرار بالدولة في مكان عام كي يناقشون كل ما يتعلق بأمورهم ، إلا أن الأمر اختلف بعد عصر النهضة في أوربا وقيام الدولة الحديثة ، التي تميزت بالعدد الهائل للسكان ، ما دعى المفكرين إلى الدعوة أولا لإقامة النظم الديمقراطية في أوروبا ، خاصة بعد عصور الظلام التي مرت بها والناجمة عن قيام الكنيسة بتولي مسؤولية الحكم ، فكان الحكام في ظل النظام الثيولوجي القائم حينها ، هم ظل الله في الأرض ،

بعد ذلك كان هم العلماء والمفكرين هو كيفية ممارسة الشعب للسلطة ، وحيث أنه حسب وجهة نظرهم ، لا يمكن جمع الناس في مكان واحد ، فإن الأصلح هو أن يختار الشعب من يمثله وينوب عنه في ممارسة السلطة ، فكان ذلك سمة مميزة للعصر الحديث الذي تم فيه تأويل مصطلح الديمقراطية ، بحيث صارت الديمقراطية تعني أن الشعب هو مصدر السلطة ، لكنه لا يمارسها مباشرة بالضرورة ، فيستطيع أن يوكلها إلى مجموعة من أفراده ليتولوا ممارستها نيابة عنه ، فأصبح بذلك المعنى المقصود غالبا بالنظام الديمقراطي هو النظام النيابي(٤).

ومع إطلالة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ظهرت مقولة الإصلاح الديمقراطي وأصبحت كلمة حق يراد بها باطل ، مثلها في ذلك مثل مقولة الشرق الأوسط الكبير – والتي نرى بأنها ستعدل إلى مقولة أخرى وهي *الشرق الأوسط الجديد* بناء على التوجهات التي جاءت على لسان وزير ة خارجية أمريكا (كونداليزا رايس) في مداخلاتها بخصوص عدوان الكيان الصهيوني على لبنان – حيث أن كل المتتبعين لتطورات الأحداث السياسية يعرفون جيدا أن الشعوب جميعها تريد إصلاحا ديمقراطيا داخل دولها وأنظمة الحكم فيها ، لتمارس حقوقها الطبيعية في السيادة والسلطة ، إلا أن ذلك الذي تريده ليس على الطريقة الأمريكية ، حيث إن تفسير تلك الشعوب للإصلاح الديمقراطي الذي تريده أمريكا والغرب بأنه لا يعدو كونه مزيدا من خنوع وتبعية أنظمة الحكم لهم.

إن الديمقراطية الحقيقية، التي تريدها الشعوب والتواقة إليها، هي أن يمارس كل الشعب السلطة والسيادة ، وأن يسيطر بشكل كلي على ثرواته ويمتلكها بطريقة تجعل كل أفراد الشعب يستفيدون منها بشكل متساو ، وبقدر الجهد الحقيقي لكل واحد منهم ، كما أن مفهوم الديمقراطية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهومي الحرية والعدالة ، فلا ديمقراطية لأي شعب هو مكبل بالقيود ومحروم من حريته وما كفلته له الشرائع السماوية والقوانين الوضعية من حقوق للإنسان يجب أن يتمتع بها دون تدخل من أي

طرف وبأية حجة ، كما أن الديمقراطية تقترن بالعدالة في كل شيء ، فلا تمييز بين فرد وآخر داخل أي مجتمع من المجتمعات ، إلا بقدر ما يقدمه ذلك الفرد للآخرين ، حيث يقول علماء الاجتماع بأن كل فرد في المجتمع يساهم من خلال مكانته الاجتماعية ودوره الذي يقوم به بناء على تلك المكانة ، في تلبية وظيفة معينة يقوم بها خدمة للمجتمع. إ ن مفهوم الديمقراطية و ان اختلفت تطبيقاته ، فإن حدوده العامة واضحة لكل ذي بصيرة ، وتأخذ خطا عاما قوامه أن السلطة للشعب يمارسها بكل حرية ودون وصاية ودون رقابة ، والرقابة هنا لا يقصد بها ما هو موجه لمراقبة السلوك البشري الذي قد يسئ للديمقراطية وقد يقوضها في بعض الأحيان من التصرفات المقصودة أو غير المقصودة ، وقد أجمع الفكر الإنساني السياسي على ذلك منذ الفكر الإغريقي القديم وقيام المجتمع الأثيني في القرن الرابع قبل الميلاد، إلى وقتنا الراهن.

وإ ذا ما كان استلام الشعب للسلطة والثروة وكل متطلبات القوة هو التعبير الحقيقي على ممارسة الديمقراطية ، حيث إن الديمقراطية ليست فقط أسلوب حكم بقدر ما هي ممارسة سلوكية أيضا ، فقد تأرجح مفهوم الديمقراطية وتفسيراته ما بين الديمقراطية التقليدية والديمقراطية المباشرة ، لذا فإننا نلاحظ بأن كل عالم أو مفكر أو مهتم بهذا الموضوع قد قام بمعالجته من الزاوية التي سلطّ منها اهتمامه ، فمثلا نجد أن " هوارد زين " يعتقد أن معنى الديمقراطية لا يحتوي على مقاييس تتعلق بكيفية اتخاذ القرارات ، ولكن بالنتائج التي تصل إليها هذه القرارات ، أي بمعنى أخص نراه يقول: إن هذه النتائج لابد أن تصل إلى تحسين حال الفرد داخل المجتمع ، وبنوع من الاختلاف يذهب "سيدني هوك " إلى أن الديمقراطية سبيل وطريق لاتخاذ القرارات ، أما ما تقود إليه هذه القرارات كما يرى " زين " فان " هوك" يعتقد إنها ليست نقطة الاهتمام ، بل إن المحك الهام في رأيه هو ما إذا كان الشعب له الحق عن طريق الأغلبية في اختيار الحياة التي يبتغيها (٥).

لكن السؤال الذي يمكن طرحه هنا هو : ما هو النموذج المثالي للديمقراطية الحقيقية الذي يمكن الركون إليه عندما نقوم بعملية الإصلاح ؟ ، وبكل سرعة تبرز لنا حقيقة أصبحت في ظل العولمة واقعا ملموسا وهي إن الدول القوية التي فرضت العولمة هي نفسها التي فرضت النظام العالمي الجديد وهي نفسها التي تعمل على فرض النموذج الغربي في الديمقراطية ، ذلك النموذج التقليدي للديمقراطية الليبرالية الذي تراه أفضل نموذج يمكن أن يطبقه العالم ، وهي من جانب آخر لا تطبق في إطار الجانب الإصلاحي الذي تدعيه إلا ما يتلاءم مردوده مع مصالحها في البلد المستهدف ، حيث يعد كل نظام حكم لا يسير حسب مخطط أمريكا ومن معها من الغرب ، نظام يحتاج إلى إصلاح ديمقراطي ، أي أن يتعامل نظام أية دولة بطريقة تكفل التبعية التامة بشكل غير منظور من قبل ذلك النظام لما تستوجبه مصالح الدول الكبرى السياسية والاقتصادية والثقافية وهنا يجب الإشارة إلى حقيقة وهي أن الإصلاح الديمقراطي من وجهة النظر الغربية بات متعلق إلى حد كبير بشخصية الحاكم ، فإذا كان ر أس النظام السياسي في دولة ما فردا كان أو مجموعة أفراد خاضعا بشكل يلبي ما يحتاجه الغرب وأمريكا ، فإن ذلك يجنبه متاعب الإصلاح ، وا ذا كان ليس كذلك فإن الدول الكبرى القوية اقتصاديا وتكنولوجيا وأيضا عسكريا تفرض عليه الإصلاح الديمقراطي بالمقاييس التي ترسمها له ،بغض النظر عما إذا كان النظام السياسي ديمقراطيا أم لا في كلتا الحالتين.

ما يثير الاستغراب هنا هو ادعاء الغرب بأن ما يمارسونه من ديمقراطية نيابية هو نموذج مثالي يحتذى به ، رغم أن بعض مفكريهم أشار منذ قرون إلى أن ما يمارسونه هو تزييف للديمقراطية ، حيث يجب أن تمارس الديمقراطية بشكل مباشر وهو ما يسمى بالديمقراطية المباشرة ، عوضا عن الديمقراطية النيابية الشائعة في الغرب والكثير من دول العالم ، لقد كان العالم " جان جاك روسو ١٧١٢ –١٧٧٨ " متحمسا حماسا شديدا للديمقراطية المباشرة باعتبارها الصورة الوحيدة للديمقراطية التي تحقق سيادة الشعب على أكمل وجه ، والتي عن طريقها يعبر الشعب عن إرادته العامة الغير

قابلة للتجزئة أو التقسيم أو التفويض ، وا ن أية صورة أخرى لا تمثل الديمقراطية ولا تحقق النظام الديمقراطي ، ومن هذا المنطلق هاجم " روسو " الديمقراطية النيابية ، وحمل على حكومة انجلترا التي تقوم على أساسها بقوله أن (نواب الشعب ليسوا ولا يمكن أن يكونوا ممثلين له ، فهم مجرد مندوبين عنه ، وليس بمقدورهم أن يبتوا نهائيا في أي شيء ، .. يظن الشعب الإنجليزي انه حر ، ولكنه واهم في ظنه ، فهو ليس حرا إلا في أثناء انتخاب أعضاء البرلمان ، وبعد انتهاء الانتخابات يعود الشعب عبدا لا حول له ولا قوة ، وقد جنى بذلك نتيجة سوء استعماله لحريته في اللحظات التي كانت فيها ملك يمينه)([٦]).

وبالنظر إلى التدخل الغربي وخصوصا التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية للدول الأخرى ، فإن مصطلح الإصلاح الديمقراطي أصبح سيء الصيت رغم ما يحمله هذا المصطلح ظاهريا من معان سامية تهدف للوصول إليها حركات الشعوب التي تريد الحرية وتسعى للخلاص بكافة الطرق ، فإذا نظرنا إلى الدول المتخلفة اقتصاديا وتكنولوجيا تلك التي كان يشار إليها قبل ظهور العولمة بشكلها الحالي بالدول النامية أو دول العالم الثالث ، فإننا نلاحظ ، رغم ظهور حركات التحرر واستقلال العديد من الدول في النصف الثاني من القرن العشرين من استعمار الدول الكبرى بشكله العسكري التقليدي ، نلاحظ أن النظم في تلك الدول رغم تنوعها ، ما تزال تحتفظ بما ذهب إليه العالم " فلفريدو باريتو " منذ بداية القرن العشرين في نظريته الاجتماعية حول (دورة الصفوة) ، وبذلك نشير إلى أن المجتمعات البشرية في كل هذه الدول المشار إليها تنقسم إلى قسمين الصفوة واللاصفوة ، أو النخبة واللانخبة ، وتمثل الصفوة الطبقة أو الفئة أو الجماعة الحاكمة بشكل مباشر أو غير مباشر ، وعادة ما تكون قليلة العدد بالنسبة لمجموع الشعب ، أما البقية فهم أفراد الشعب الذين لا حول لهم ولا قوة ، وهم يمثلون الأغلبية المقهورة.

ولقد استغلت الدول الكبرى هذه الأوتار لتعزف عليها ، فهي إما أنها تألب الشعوب على الحكام وا ما أنها تقوم بتخويف الحكام من الشعوب ، وفي كلتا الحالتين تظهر للجميع بأنها تحاول حمايتهم ، وهنا تبرز آلية الإصلاح الديمقراطي لاستخدامها كمنقذ ، وتستمر تلك الدول القوية على ذلك بشكل يحمي مصالحها التي رسمتها وحددتها مسبقا ، إلا أن الجميع فهموا إلى حد ما قواعد وأركان هذه اللعبة وأصبحوا لا يثقون في هذا الإصلاح ، بل أن المفهوم نفسه أصبح إلى حد كبير غير مقبول لديهم.

ويما أن دراستنا هذه دراسة فلسفية، لموضوع الديمقراطية، مستندة على المنهج الفسلفي- التاريخي، المتجه من الماضي صوب المستقبل، مرورا بالحاضر، لذلك فإن الإجابة على هذا السؤال – ما هو النموذج المثالي للديمقراطية الذي نريده ؟ – ستكون ناتج لتصورنا، من أن الديمقراطية ظاهرة اجتماعية تاريخية إنسانية، شاركت فيها جميع الشعوب والحضارات، ومن ثم بإمكاننا تصورها كمثل شجرة عظيمة، جذورها ضاربة في أعماق التاريخ، ثم نبتة في الحضارة اليونانية، ثم ساق في الحضارة العربية الإسلامية ، وفروع في الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة. وهذه خارطة طريق بحثنا هذا ، أملين تحقيق ما نصبوا إليه من أهداف..

والله ولي التوفيق

الإرهاصات الأولية للديمقراطية

إن الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ عبر تطور المجتمعات ، وتعدد الثقافات صورا وتطبيقات متباينة، وان جوهر هذا المفهوم يتمثل في المساواة في فرص الحياة في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتسمح للإنسان بتطوير إمكاناته وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات ، ومما هو جدير بالذكر إن الديمقراطية ليست اختراعا أثينيا ولا يونانيا، كما قد شاع وبشاع عنها في مختلف الدراسات والأبحاث عند المؤرخين الغربيين لها(٧) ، وإذا كان لتوثيق تجربتهم، ولمركزية الثقافة الأوروبية، ثم التطبيق الغربي للديمقراطية في العصور الحديثة وربطه بها، قد جعل هذه التجربة مثالا

وحيدا وجذابا وحصريا لهم، مع تنكر كبير لغيرهم باعترافهم. لذا نجد أنه من باب العدل والإنصاف أن نعيد للتاريخ اعتباره، بعد لي عنقه فترة طويلة من الزمن، استمرت عقودا بل قرونا منه، إذ نرى أن التجربة الديمقراطية سنّة بشرية ، جربها العالم في مناطق عديدة، منذ أقدم سجلات التصويت والانتخاب البشري لدى الأمم التي سبقت اليونان بأكثر من ألفي عام، إلى القبائل التي كانت تدير أمورها بهذه الطريقة على وجه البسيطة في كل قارة وإلى اليوم (٨).

نجد في نظم الحكم القديمة في الجزيرة العربية قبل الإسلام مجتمعات تقيم حكما يلتزم برأي ما كان يعرف بالأقيال ، وهم ما يشبه أعضاء مجلس الشورى أو البرلمان في زماننا، وكانوا يشكلون قرابة ثمانين قيلاً في بعض مراحل تاريخ اليمن، وفي هذا الصدد يقول جواد علي:" وكانت هذه الهيئات نقابات في الواقع تألفت من جماعة اتحدت مصلحتها"(٩). وقد تطور هذا اللقب في حقب مختلفة، ومواقع أخرى، لأن عرب الشمال استخدموا الاسم نفسه، أو وصفا مقاربا له. ففي همدان كان هؤلاء الأقيال هم من يقيمون أو يعينون الملك، وكان هناك مجلس استشاري يسمى العضو من أعضاءه " مسود" ويوصف بـ" المُسوّد المنيع"، أو " المُسوّد المعظم"، وهو "العلي الشأن" في مجلس اللحيانيين في حضارتهم، وهو لقب يلحقون به اسماءهم ، ويتكون المجلس من وجوه الناس وسادتهم، وكانوا يستشارون في اصدار القوانيين، حتى لا يقع اعتراض ولا تذم. وقد قالت ملكة سبأ كما ورد في القرآن: (ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون). والتاريخ واللفظ يوحيان بانها استشارت، لأنها ملزمة وليس لأنها قامت بالأمر متفضلة عليهم، فكان مجتمعهم ناضج لا يترك أمر حربه وسلمه وعلاقاته وعقائده لمزاج فرد. وتحدث الهمداني عن هذه المجالس، وأنها مجلس من مجالس الأقيال ينظر في أمور الملك، وذكرت النصوص عن مجالس أخرى مكونة من ثمانية أشخاص، ومجالس أخرى كمجالس البلدية ، تدير المدن .. وكان بعض رجال الدين يشاركون في بعض هذه المجالس، ويلقب أحدهم بـ" رشو" و " شوع"(١٠)، ولم يزل إلى اليوم يستخدم في اليمن

اسم "شوعي" اسما أولا، وعائليا. وأصل معناه (نائب أو عضو في قيادة مجتمعية)، أو حكيم – في الشؤون الاجتماعية والدينية–.

ومن ناحية أخرى فقد عرفت بعض الشعوب الأوروبية الشمالية مثل النروج والدانمارك وآيسلندا نظم ديمقراطية تدعى بـ" التيتونية القديمة" ، وقد ألغاها الغزاة الرومان(١١). علما بأن الرومان لم يستخدموا وصف الديمقراطية لنظام حكمهم، ولا لتقييمه.

كما رأى المؤرخان الأمريكيان " هـ.ل. مورغان" و " ويليم بوتشامب" أن فكرة الاتحاد بين الولايات الأمريكية، وصياغة الصلاحيات المحلية لكل ولاية والتصريت كان مستفادا من اتحادات قبائل الهنود الحمر، وكذا استفادوا من طرائقهم في الاقتراع، وتحديد صلاحيات الزعماء ، والاحتياط ضد الانقلاب العسكري ، وحصر إعلان الحرب ليكون فقط من صلاحيات المجلس ، وهذه من دعامات الديمقراطية الحديثة. وكانت هذه القبائل المتحدة إذا أخضعت قبائل أخرى أبقت لها بعض الصلاحيات المحلية ، وأبقت الزعماء المحليين للقبيلة... وقد استفادت بريطانيا من هذا الأسلوب في إدارة مستعمراتها في آسيا وإفريقيا. غير أن هذا الاتحاد – بين القبائل الهندية – لم يكن يلزم بدفع الضرائب، ولهذا لم يستطع إقامة الشرطة ولا تكوين جهاز يلزم بتنفيذ قراراته الداخلية، فهو فقط يلزم بسياسة الحرب والسلم مع الخارج ، فكان أشبه بالأمم المتحدة (١٢). وكانت بعض القبائل تنتخب مجلسا لقيادتها مكون من ستة رجال وستة نساء (١٣)، وفي هذا الصدد يقول مانغلابوس : أنه قابل عام ١٩٨٣م ، سيدة من الهنود الحمر معمرة في الخامسة والتسعين من عمرها ، وتذكر أنها كانت تنتخب في مجلس القبيلة. وأستمر هذا التنظيم عند الهنود الحمر في أمريكا الشمالية إلى أواسط القرن العشرين. وكان عند قبائل الإيروكو– عددها ست قبائل وكل قبيلة مكونة من ثمان عشائر– نظام انتخاب لمن يسمونه في لغتهم الـ "ساخيم" – قريبة من كلمة الزعيم– (١٤)، حيث كانت مجالسهم مشكلة من الرجال والنساء أو من مجالس للرجال وأخرى

للنساء. ولم يكن السخماء يزعمون فوقيتهم على غيرهم ممن انتخبهم ، فحقوق الجميع متساوية (١٥).

ومن ناحية أخرى فقد صدم الأوروبيون حين حاولوا وصف المجتمعات البدائية التي واجهوها في مناطق معزولة عن العالم، مثل غينيا الجديدة (شمالا في استراليا، وشرقي إندونيسيا) والماوريين في نيوزيلندا (١٦)، فقد وجدوا لدى هذه الشعوب نظاما " شيوعيا ديمقراطيا دينيا" كما وصفوه، أما وصفه بالشيوعية، فبسبب أنهم أعطوا أولوية للجماعة على الفرد، وبالديمقراطية، لأنهم كانوا يُجرون مناقشات عامة لكل قضاياهم. وبالدينية ، لأنهم كانوا يقدسون نظامهم ويرونه منحة الهية ، والآلهة هي من يحفظ لهم نظامهم في نفوسهم(١٧).

هذا غيض من فيض، نكتفي هنا بما قد رصدناها سابقا، من تجارب بعض الشعوب القديمة في مجال الديمقراطية، خصوصا وأن حيز البحث لا يسمح لنا بالاستطراد أكثر من ذلك..، ولكن ما يهمنا هنا هو أن نؤكد مرة أخرى أن الحرية والمساواة، ومن ثم الديمقراطية متأصلة في الفطرة البشرية، ولم تولد مع الحضارة الأوروبية الغربية، ممثلة باليونان، ثم الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة.

الديمقراطية تاريخيا

١- الديمقراطية اليونانية .. بين حوالي عام ٥٠٠-٣٠٠ق.م كان لكل دولة- مدينة تاريخها المتميز ومؤسساتها ، وكانت جميعها .. وبصورة عامة توزع سلطتها بالتساوي بين عناصر ثلاثة: سلطة مركزية ، مجلس يضم القلة المنتفعة ، وجمعية عامة للمواطنين. .. وكانت سلالات الأسر الغنية تسيطر على المجالس الحرفية الكبرى في المدن ، ولكن كان لجميع المواطنين حق التصويت في المجالس العمومية ، حيث كان لتلك المجالس .. دورا كبيرا في اتخاذ القرارات الهامة والكبرى للدولة.. إن أنظمة الحكم هذه عممت المسؤوليات المدنية على نطاق واسع ، حتى أن أثينا عينت حكامها وقضاتها بالقرعة لمدة سنة ، وليس بالانتخاب أو بالوراثة .. وبذلك ساد بين مواطنيها

جميعا مبدأ الحقوق والالتزامات المتساوية(١٨). ولكن من هم أولئك المواطنون الذين يتمتعون بتلك المواطنة المتساوية وتلك الحقوق والامتيازات إنهم فئة محدودة من سكان تلك المدن اليونانية، هم المواطنين الأحرار فقط، فقد كان نصف سكان المدن اليونانية من الرقيق، ومن ثم فهم محرومون من هذه الحقوق بالإضافة إلى النساء والغرباء المقيمين. لذلك فقد كانت الديمقراطية في اليونان القديمة، كما رآها عباس العقاد:" من قبيل الاجراءات أو التدابير السياسية التي تتقى بها الفتنة ويستفاد بها من جهود العامة في أوقات الحرب على الخصوص، ولم تكن هذه الديمقراطية مذهبا قائما على الحقوق الإنسانية، أو منظورا فيه إلى حالة غير حالة الحكومة الوطنية فهي على الجملة إجراء مفيد وتدبير لا محيد عنه لاستقرار الأمن في الدولة"(١٩).

وفي رأينا يعد هذا قصور تاريخي، ومن ثم لا يمكن محاكمته أو مساءلته وفق قيم عصرنا الراهن، ومن المعلوم لدينا جميعا أن البدايات دائما تعتريها القصور والسلبيات وليس من الممكن ان يكون الشيء كاملا منذ البداية . ولكن مع مرور الزمن يتم تلافي القصور والهفوات، كما أن هناك حقيقة أخرى جديرة بالذكر هنا وهي أن التقدم التاريخ ليس مستقيما دائما بل يتخذ له مسار فيه كثير من المنعطفات والإنحاءات. ومن ميزات هذه الصورة من صور الديمقراطية، والتي يُعبر عنها بالديمقراطية المثالية، حيث يتولى فيها أفراد الشعب المواطنون مباشرة بأنفسهم جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فقد كان المواطنون الأحرار الذكور الذين لهم حق مباشرة الحقوق السياسية يشكلون الجمعية العمومية، يجتمعون في السنة عدة مرات، بطريقة دورية منتظمة، لإدارة شؤون البلاد داخلياً وخارجياً، فينظرون في وسائل السلم والحرب وإبرام المعاهدات، وتشريع القوانين، وتعديلها، وتنفيذها، وتولية الرتب، وتعيين القضاة وتسيير الأمور العامة.

١. نظام الشورى في الإسلام: الأديان -بصفة عامة- تدعوا إلى العدل والمساواة، وفي مقدمتها الأديان السماوية أو الكتابية، والإسلام بصفته امتدادا وخاتمة لهذه الأديان، فانه أمتاز عنها بإقامة دولة مدنية([٢٠])، حيث وضع الرسول(صلى الله عليه وسلم) صحيفة- دستور- للتعايش بين سكان يثرب من الفئات المختلفة، وفي مفهومنا المعاصر أرسى حقوق المواطنة المتساوية فيه. ففور هجرة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى المدينة المنورة كتب هذه الوثيقة التاريخية([٢١])، وقد أطنب فيها المؤرخون والمستشرقون على مدار التاريخ الإسلامي، واعتبرها الكثيرون مفخرة من مفاخر الحضارة الإسلامية، ومَعْلَمًا من معالم مجدها السياسي والإنساني..إن هذا الدستور يهدف بالأساس إلى تنظيم العلاقة بين جميع طوائف وجماعات المدينة، وعلى رأسها المهاجرين والأنصار والفصائل اليهودية وغيرهم، يتصدى بمقتضاه المسلمون واليهود وجميع الفصائل لأي عدوان خارجي على المدينة.. وبإبرام هذا الدستور -وإقرار جميع الفصائل بما فيه- غدت الحقوق الإنسانية مكفولة، كحق حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، والمساواة والعدل. وفي هذا الصدد يقول المستشرق الروماني جيورجيو:"حوى هذا الدستور اثنين وخمسين بندا، كلها من رأي رسول الله. خمسة وعشرون منها خاصة بأمور المسلمين، وسبعة وعشرون مرتبطة بالعلاقة بين المسلمين وأصحاب الأديان الأخرى، ولاسيما اليهود وعبدة الأوثان. وقد دُون هذا الدستور بشكل يسمح لأصحاب الأديان الأخرى بالعيش مع المسلمين بحرية، ولهم أن يقيموا شعائرهم حسب رغبتهم، ومن غير أن يتضايق أحد الفرقاء. وضع هذا الدستور في السنة الأولى للهجرة، أى عام ٦٢٣م. ولكن في حال مهاجمة المدينة من قبل عدو عليهم أن يتحدوا لمجابهته وطرده"([٢٢]). كما قدم د. حاكم المطيري، دراسة مطولة حديثة لهذه الوثيقة (الدستور) عن مدى صحتها، والرد على المشككين فيها وفق معايير النقد عند الأئمة المتقدمين.. وهي في مبحثين، الأول : تخريج الصحيفة، ودراسة أسانيدها . والثاني:

الحكم على الصحيفة ومناقشة من شكك في ثبوتها(٢٣). ويمكن تقسيم مراحل نظام الحكم الإسلامي، إلى ثلاث مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى: بدأت تاريخيا بقيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، بعد هجرة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، إلى أخر عهد خليفة صحابي، وهو عبد الله بن الزبير (سنة ٧٣هـ).

المرحلة الثانية: بدأت منذ تحول الخلافة من شورى إلى ملك عضوض(٢٤).

المرحلة الثالثة: بدأت بسقوط الخلافة العثمانية، واستجلاب القوانين الوضعية من أوروبا، ووقوع الأمة الإسلامية كلها تحت الاستعمار الغربي، ثم قيام دول وطنية، لا تؤمن بالوحدة الإسلامية(٢٥). ولا حتى بالوحدة العربية.

إن ما يهمنا من هذه المراحل الثلاث هي المرحلة الأولى من مراحل نظام الحكم الإسلامي، لأنها هي التي تعنينا في بحثنا هذا، ونرى أن الديمقراطية الشوروية الإسلامية، تجسدت فيها وشكلت مرحلة أعلى في ديمقراطيتها وإنسانيتها، من الديمقراطية اليونانية. ففي هذه المرحلة سادت عدد من المبادئ والقواعد والأحكام، نذكرها بصفة إجمالية على النحو الآتي:

١. ضرورة الدولة للدين ، وأنه لا دين بلا دولة.
٢. ضرورة إقامة السلطة، وأنه لا دولة بدون إمام.
٣. ضرورة عقد البيعة ، فلا إمامة بلا عقد.
٤. إنه لا عقد بيعة، إلا برضا الأمة واختيارها.
٥. ولا رضا بلا شورى بين المسلمين في أمر الإمامة وشؤون الأمة.
٦. لا شورى بلا حرية.
٧. إن الحاكمية والطاعة المطلقة لله ورسوله.
٨. تحقيق مبدأي العدل والمساواة.
٩. حماية الحقوق والحريات الإنسانية الفردية والجماعية وصيانتها.(٢٦).

نعتقد أنه من بين أسباب تدهور الديمقراطية الإسلامية الشوروية، يتلخص في عدم وجود أو بناء المؤسسات الشرعية التي تستطيع مقاومة أي خروج عن مبادئ النظام السياسي الشوروي، من الحكام (الخلفاء)، حيث نجد أنه بعد عقد البيعة للخليفة يتحول إلى الحاكم بأمره، ولا توجد هناك أية قوة يمكنها، أن تقف أمامه أو تحاسبه إذا حاد عن الصواب، حيث كان أمر الرشد والصلاح والالتزام بمبادئ الشورى، تعود إلى شخصية الأمام أو الخليفة وتقواه. بالإضافة إلى أن كثير من جيل الصحابة مع المرور الزمن قضوا نحبهم، والذين كانو يمثلون (أهل الحل والعقد). أما الفقهاء وحتى الكبار منهم فلم يكن لهم حول ولا قوة، في مواجهة قوة الخلفاء أو الأمراء. وكان المعارضون يقمعون بقوة وينكل بهم. وبذلك دخلت الأمة الإسلامية في المرحلة الثانية من تاريخها، مرحلة الملك العضوض، مع الخلافة الأموية. وبذلك فقدت نظامها الديمقراطي الشوروي.

٣- الديمقراطية الغربية الحديثة والمعاصرة (التمثيلية):

سادت في الغرب الديمقراطية التمثيلية كشكل من شكال الديمقراطية، وفيها يختار الناخبون (على نحو حر وسري في انتخابات تعددية) ممثلين ينوبون عنهم، ولكن ليسوا وكلاء لهم - أو بمعنى آخر ليس كما يتم توجيههم ولكن يمتلكون صلاحيات تكفي للإتيان بمبادرات في حال حدوث متغيرات. وتعد الديمقراطيات الليبرالية الحديثة نموذجاً مهماً للديمقراطية التمثيلية.

أول من أسس حكومة بيمقراطية تمثيلية (النيابية) في القرن السادس عشر كان ديكاناويدا (زعيم هندي أحمر) حينما أسس عصبة أمم آيروكواس الخمسة من خمس قبائل هندية في المنطقة التي تعرف الآن بولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان لنموذج حكومة الهنود الحمر التمثيلية هذه تأثير عميق على الفلاسفة البريطانيين وكذلك على السياسي الأمريكي حينها بنجامين فرانكلين، فألهمت الأمريكان والإنجليز والفرنسيين فأقاموا أنظمة للديمقراطية التمثيلية. تقليد اختيار النواب الممثلين

عن الولايات في أوروبا في القرن التاسع عشر (أو بالأحرى ممثلين عن كل طبقة ولكن على نحو مختلف عن الذي نشهده اليوم) وذلك لتقديم النصح للملوك وتوجيههم أدى إلى إيجاد نوع من الألفة العميقة مع النظام النيابي. والشعبية الكبيرة التي حظيت بها الديمقراطية التمثيلية، إنما جاءت عقب الثورة الصناعية حيث كان عدد الرعايا في الدول الصناعية كبيراً، وأخذ المواطنون يظهرون اهتماماً أكبر بالسياسة، حيث كانت التكنلوجياً وعدد السكان الكبير غير مناسبين للديمقراطية المباشرة. وتعد المملكة المتحدة دولة ذات نظام ديمقراطي نيابي وكذلك كانت ألمانيا لغاية عام ١٩٤٩ والولايات المتحدة وكندا كذلك أمثله لتطبيق الديمقراطية النيابية.

تشتمل الديمقراطية التمثيلية على منح سلطات أكبر لنواب البرلمان، كما تنص جميع الدساتير على استقلالية القضاء وعلى إجراءات أخرى لموازنة السلطات التمثيلية:

- هذه الديمقراطية تحمل في طياتها إمكانية تغيير النواب المنتخبين في حال لم يكن الناخبون راضين عنهم.
- كما تحمل في طياتها أيضاً بعض التفصيلات الديمقراطية، أو بعضاً من إجراءات الديمقراطية المباشرة (كالاستفتاء مثلاً)، ولكنها لا تعد رغم ذلك إجراءات ملزمة وغالباً ما يتطلب إتخاذها قراراً برلمانياً- أي تبقى سلطة القانون بيد نواب البرلمان.

الليبرالية والديمقراطية: - يذهب لالاند في موسوعته لفلسفية إلى أن: " الليبرالية: مذهب سياسي يرى أن من المستحسن أن تزاد إلى أبعد حد ممكن استقلالية السلطة التشريعية والسلطة القضائية بالنسبة إلى السلطة الإجرائية التنفيذية ، وأن يعطى للمواطنين أكبر قد من الضمانات في مواجهة تعسف الحكم(٢٧).

وتعتبر االليبرالية هي لأساس الفلسفي للديمقراطيات الغربية، فهي تزاوج بين فلسفتين مختلفتين نشأتا تاريخيا في ظروف متباينة ولكل منهما جوهرها الخاص بها، ونتيجة لذلك فان عملية التزاوج هذه كان لها مشاكلها وتناقضاتها، هاتان الفلسفتان هما الديمقراطية والليبرالية، والتي يسميها البعض الحريين، أي أنصار الحرية أو

التحررية، الديقراطية تعود بجذورها إلى سقراط وأفلاطون وأرسطو وإلى التطبيق الأثيني، وجوهرها توسيع دائرة الحقوق بين البشر بحيث يتساوون في فرص الحياة ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة. والليبرالية من الناحية الأخرى تبلورت في القرن السابع عشر والثامن عشر، فبين حركة الإصلاح الديني، والثورة الفرنسية قام المفكرون الليبراليون بدك أسس النظام القديم الذي ربط الامتياز بنبالة المولد، وقرن الحقوق بحيازة الأرض. في مواجهة ذلك أكد الليبراليون على صورة مجتمع أصبح فيه العقد الأساس القانوني لتنظيم العلاقات الاجتماعية(٢٨). كما استند جون لوك أحد كبار رواد الفكر الليبرالي إلى تقاليد القانون الطبيعي، التي تم تطويرها والحفاظ عليها من قبل علماء الدين السكولائيين، ووضع تصورا لنموذج ليبرالي قوي للإنسان والمجتمع والدولة. فكل إنسان، حسب لوك، يتمتع بحقوق طبيعية. تتجلى في حقه الطبيعي في التمتع بممتلكاته- التي تتكون من حياته، وحريته، وملكيته (أو سلعه المادية). والدولة يتم تكوينها فقط بهدف الحفاظ على هذا الحق في التملك. ولما تتحول الحكومة من حماية الحقوق الطبيعية للشعب إلى شن الحرب ضدهم، فالناس لهم أن يغيروها أو أن يقوموا بإلغائها(٢٩).لقد نشأت الليبرالية تاريخيا كتعبير عن واقع اجتماعي جديد وهو تبلور السوق الرأسمالي، وعندما أكد مفكروها على مفهوم الحرية لم يكن يقصدوا أن تكون هذه الحرية للجميع بل كانت مرتبطة بالملكية،الليبرالية إذن هي المقابل السياسي للرأسمالية في الاقتصاد: كانت هذه النشأة منفصلة عن الديمقراطية، فقد قاوم المفكرون الليبراليون الديقراطية أولا ثم استوعبوها تدريجياً. (٣٠)

لقد حقق المجتمع الذي نشأ في انجلترا بعد الانتصار على الاستبداد، منذ بداياته، نجاحا باهرا في الحياة الاقتصادية والثقافية. واهتم به مفكرو القارة، وخاصة في فرنسا. أما بعضهم مثل فولتير Voltaire ومونتسكيو Montesquieu، فقد جاؤوا ليطلعوا بأنفسهم على المجتمع الإنجليزي. وكما كان الحال بالنسبة إلى هولندا التي كانت نموذجا في السابق، فالنموذج الإنجليزي بدأ في ممارسة تأثيره على الفلاسفة ورجال

الدولة الأجانب. فاللامركزية، التي كانت دائما السمة المميزة لأوروبا، ساعدت على انتشار التجربة الإنجليزية، وشكل نجاحها مهمازا لإيقاظ الدول الأخرى. خلال القرن الثامن عشر، اكتشف المفكرون حقيقة مُهمة عن الحياة الاجتماعية: لما يتمتع الناس بحقوقهم الطبيعية، يتقدم المجتمع أكثر أو أقل من تلقاء ذاته. في اسكتلندا، وصف عدد متتال من الكتاب اللامعين، وبخاصة ديفيد هيوم David Hume وآدم سميث Adam Smith، نظرية "التطور التلقائي" للمؤسسات الاجتماعية. لقد بينوا كيف يمكن لمؤسسات معقدة للغاية وذات منفعة -مثل اللغة، والأخلاق، والأعراف، وخصوصا السوق- أن تولد وتنمو، ليس نتيجة لعمل مهندسين اجتماعيين، ولكن نتيجة لتفاعلات أعضاء المجتمع لما يتتبعون تحقيق أهدافهم الفردية.

وفي الوقت نفسه، وبدءا من أوائل القرن السابع عشر، أنشأ المستوطنون الذين جاؤوا أساسا من إنجلترا مجتمعا جديدا على الشاطئ الشرقي لأمريكا الشمالية. وتحت تأثير الأفكار التي جلبها المستعمرون معهم والمؤسسات التي طورها، فإن طريقة عيش فريدة قد ظهرت. لم يكن هناك وجود لأرستقراطية، أما تدخل الدولة فقد كان بشكل محدود. وبدلا من الطموح إلى السلطة السياسية، فقد عمل المستعمرون من أجل بناء حياة كريمة لأنفسهم ولأسرهم. ونظرا لتمتعهم باستقلال كبير، فإنهم كانوا ملتزمين بالإجماع بالتبادل السلمي والمربح. وبواسطة شبكة معقدة من الروابط التجارية التي تم نسجها، أواسط القرن الثامن عشر، كانت المستوطنات الأمريكية أكثر ثراء من أي بلد آخر في العالم آنذاك. لقد كانت المبادرة الفردية أيضا النجم الذي اهتدى به مجال القيم الروحية. وازدهرت الكنائس والكليات والمكتبات والصحف ومعاهد المؤتمرات والجمعيات الثقافية عن طريق التعاون الطوعي بين المواطنين. وبمرور الوقت، تمكن المجتمع الجديد الذي تأسس على فلسفة الحقوق الطبيعية من أن تتحول إلى نموذج ليبرالي في العالم، أكثر إشراقا حتى من ذلك الذي نشأ في السابق في هولندا وفي انجلترا. حيث كانت تُؤسَّس جميع الحكومات من أجل حماية الأشخاص والممتلكات، ويفوض

المواطنون لقادتهم فقط السلط التي لا غنى عنها لتحقيق هذه الغايات. فالناس لا يريدون من الدولة أن تنظم شؤونهم الخاصة، أو أن تخطط للبرامج وأن تسطو على أرباح صناعتهم. بل حماية الأشخاص وممتلكاتهم، والسماح لهم بالقيام بكل ما يمكنهم القيام به بأنفسهم. لقد أصبحت فلسفة "دعه يعمل" عقيدة عدد لا يحصى من الأميركيين ومن جميع الطبقات الاجتماعية. وخلال الأجيال اللاحقة، وجدت هذه الفلسفة صدى لها في أعمال كتاب ليبراليين مثل: إ. ل. كودكين، وألبرت جاي نوك ، وإتش. إل. مينكين ، وفرانك غودوروف ، وليونارد ريد. أما بالنسبة لبقية العالم، فقد كانت العنصر المميز للفكر الأمريكي وأحد سماته.(٣١) ومع ذلك فالليبرالية في نهاية المطاف لم تكن قادرة على وضع نظرية متكاملة للديمقراطية، ذلك لأنها لم تضع مصالح الأغلبية في الحسبان، أو انهم جبن فعلوا ذلك، فقد فعلوه بطريقة على درجة من الضيق الاقتصادي، غدا معها من السهولة بمكان، ومع الاستعانة بطريقتهم في المحاكمة ، تبرير فوز الأنظمة المتسلطة بدءا من قيام هذه الأنظمة بتامين تحسين شروط العيش لمجموع السكان.

لقد أنتهى زمن الليبرالية بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر ، مع تحرك القوى العمالية الشعبية المتجمعة في المعامل والضواحي بتأثير التصنيع الجديد، الذي مضى متسارعا في عدة بلدان ولاسيما في المانيا والولايات المتحدة عند نهاية القرن التاسع عشر. ولم تمح الأفكار الليبرالية بتأثير ذلك، غير أن الواقعية التاريخية أرغمت على منح أهمية أكبر لتمثيل مصالح الأغلبية.(٣٢)

وفي القرن العشرين وبالذات منذ النصف الثاني منه، أي بعد الحرب العالمية الثانية برزت ثلاثة أنماط رئيسية من الديمقراطية، يسبغ النمط الأول أهمية مركزية على تحديد سلطة الدولة بواسطة القانون والاعتراف بالحقوق الأساسية. ويتظمن تصور الديمقراطية هذا بكل يسر بصورة تمثيلية للحاكمين محدودة ، وعلى نحو ما شاهدنا أيام انتصار الأنظمة الليبرالية في القرن التاسع عشر، لكنه يؤمن أفضل حماية للحقوق

الاجتماعية أو الاقتصادية من هجمات سلطة مطلقة، على نحو ما يقدمه مثال بريطانيا العريق.

أما النمط الثاني: فيولي أهمية كبرى للمواطنة والدستور أو الأفكار الأخلاقية او الدينية التي تؤمن تلاحم المجتمع وتمنح القوانين أساسا صلبا فتحرز الديمقراطية تقدما هنا بفعل المساواة أكثر من الرغبة في الحرية. وأفضل ما يطابق هذا النمط تجربة الولايات المتحدة ، فهذا النمط ذو مضمون اجتماعي أكثر منه سياسي، فهو يرى في الولايات المتحدة أنتصار للمساواة وزوال الإنسان المراتبي ..

أما النمط الثالث فيلح كثيرا على الصفة التمثيلية الاجتماعية للحاكمين ويقابل الديمقراطية التي تدافع عن مصالح الطبقات الشعبية بالاوليغارشية، سواء كانت هذه الأخيرة شريكة لملكية محددة، بامتلاك الامتيازات أو بملكية رأس المال. لقد كانت الحريات العامة والصراعات الاجتماعية أكثر تشاركا في تاريخ فرنسا السياسي في القرن العشرين.

تتمتع تلك الأنماط الثلاثة (إنكليزي وأمريكي وفرنسي) بأهمية متساوية ، وليس لنا أن نتكلم على الاستثنائية الفرنسية في هذا المضمار، وفي حين أن المثال الفرنسي قد حظي بتاثير واسع، نجد أن نمط الديمقراطية الامريكي قلما وجد من يقلده ، على الرغم من التأثير السياسي الذي تتمتع به الولايات المتحدة، وانتشار الأشكال الدستورية الأمريكية في أميركا اللاتينية أو في آسيا.(٣٣)

٤- الديمقراطية في زمن العولمة :

ويعتقد دعاة العولمة أن السوق تدفع الديمقراطية إلى آماد تعجز عن الوصول إليها السياسة الديمقراطية، فيصور لنا صامويل هنتنتون الديمقراطية المعولمة التي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في تصديرها للعالم قائلا: "إن أكثر الفوارق السياسية أهمية بين البلدان لا يتعلق بشكل حكوماتها؛ بل بدرجة حكومتها؛ فالفروق بين الديمقراطية والدكتاتورية هي أقل من الفروق بين تلك البلدان التي يجسد سياستها:

التوافق العام، المجتمع، الشرعية، التنظيم، الفعالية، الاستقرار، وبين تلك البلدان التي تفتقر سياستها إلى هذه الميزات. توضع عادة كل الحكومات سواء الشيوعية الشمولية والغربية الليبرالية بشكل عام في تصنيف النظم السياسية الفعالة، لا النظم السياسية الضعيفة للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا أشكال مختلفة من الحكومات، ولكن في الأنظمة الثلاثة كلها الحكومة هي التي تحكم، وكل بلد منها هو مجتمع سياسي فيه اتفاق عام بين الشعب على شرعية النظام السياسي وفي كل بلد يشترك المواطنون وقادتهم في الرؤية حول المصلحة العامة للمجتمع، وفي التقاليد والمبادئ التي يرتكز عليها المجتمع السياسي.

إن في الدول الثلاث كلها مؤسسات سياسية جيدة التنظيم على درجة عالية من المشاركة الشعبية في الشأن العام: أنظمة نافذة للمدنيين تسيطر على الأنظمة العسكرية، نشاط واسع المجال من قبل الحكومة في الاقتصاد وإجراءات منطقية فعالة لتنظيم الخلافة في تولي المناصب وضبط الصراع السياسي. تسيطر تلك الحكومات على ولاء مواطنيها وبذلك تملك المقدرة على جباية الضرائب عن الموارد وعلى تجنيد القوة البشرية وعلى ابتكار سياسة أو ممارستها؛ فإذا أصدر المكتب السياسي أو المجلس الاستشاري أو الرئيس قرارا فإن احتمال تنفيذه من خلال آلة الحكومة سيكون مرتفع [٣٤].

بموازاة مع مرحلة التنظير الفكري جاءت تصريحات صناع القرار السياسي لتصب في نفس الاتجاه، فلم يتردد المسؤولون الأمريكيون بمن فيهم جورج بوش وديك شيني وهنري كسنجر أثناء حرب الخليج وما بعدها في القول: إن النظام المزمع تأسيسه سيقوم على الحق الذي يضبط سلوك الأمم؛ وأن هذا النظام سيكون تحت قيادة أمريكا التي لن يقتصر تدخلها على المجالات الأمنية والسياسية بل لابد أن يشمل المجال الاقتصادي أيضا بحيث يوفر لها القدرة على مراقبة بحار ومحيطات العالم؛ وعلى القيام بالتزاماتها في الشرق الأوسط وأوربا والمحيط الهادي وجنوب شرق آسيا وبناما ومواجهة المفاجآت والدفاع عن أوربا ومصالح الأمريكيين أينما كانت وحيثما تعرضت للتهديد"(٣٥)

إن هذه الوعود المجانية لا تصمد أمام لغة الأرقام المفجعة فخمس دول العالم: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا تتوزع فيما بينها ١٧٢ شركة من أصل ٢٠٠ من أكبر الشركات العالمية وهذه الشركات المائتان العملاقة هي التي تسيطر عمليا على الاقتصاد العالمي(٣٦). ومن ثم تسيطر على صياغة القرار السياسي العالمي على اعتبار أن رجل السياسة اليوم أمسى في مرحلة تبعية ملحوظة لرجل الاقتصاد المتطلعَ دائما إلى تحقيق الربح دون التفكير في الأضرار الناجمة عن مخلفات ربح جامح لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي. فالرأسمالية الحالية غيرت بنيتها من احتكارات قومية تنتمي إلى دولة محددة ومتخصصة في إنتاج معين ... إلى كائن غريب تماما هو الشركات الكوكبية(٣٧).

لنبق مع لغة الأرقام قليلا: إذ أشار الباحث المغربي رضوان زهرو إلى أن الإنتاج العالمي اليوم تسيطر عليه ٥٠٠ شركة كبرى. وكل سنة تضعف ١٥% من الشركات لتتكون وتبرز شركات جديدة ذات طاقة وبنية ونشاطات ورأسمال عالمي وبذلك تم الانتقال من الاقتصاد المبني على الرأسمالية الوطنية إلى الاقتصاد المبني على الرأسمالية العالمية، تسيطر عليه شركات عملاقة عالمية لا تخضع لأي سلطة وطنية مباشرة(٣٨).

أما "على المستوى المالي فنشاهد تطورا سريعا لأسواق المال ونموا كبيرا في حجم معاملات البورصات الدولية، حيث ارتفعت من ٣٠٠ مليار دولار سنة١٩٩٥ إلى١٢٠٠ مليار دولار في آخر هذا القرن، كما ارتفعت الصفقات في بورصات لندن ونيويورك وطوكيو من١٨٨ مليار دولار سنة١٩٨٦ إلى٦٣٢ مليار دولار سنة ١٩٩٨، وهو ما يمثل٨٠% من المعاملات الدولية"(٣٩)

إن الحياة الاجتماعية تحت هيمنة رأس المال العالمي تؤدي إلى الإفقار الإنساني بصورة متزايدة، مثلما تنعدم فيها أي قيمة أخلاقية الأمر الذي دفع سيرج لاتوس إلى الإفصاح صراحة بأن العولمة- التكنو-اقتصادية تؤدي بطريقة شبه آلية إلى أزمة

أخلاقية"(٤٠). ذلك أن الاقتصاد المعولم الجديد قضى على حلم مجتمع الرفاه فأصبح منظروه يتحدثون عن "مجتمع العشرين" الذي يدفع بفئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتهميش؛ وخلق تربة خصبة لنمو حركات التطرف والنزاعات القومية الشوفينية والبدع الدينية؛ وقد تنبأ بذلك الكاتب الأمريكي المعروف وليم كريدر حينما أردف قائلا: "تزدهر الفاشية في ظل ظروف اقتصادية ومالية معينة؛ فكل سياسي أمريكي تسلطي يوحي بشيء من المصداقية حينما يعد الشعب بأنه سيحقق له سبل الحصول على لقمة العيش، سيفوز فوزا باهرا خاصة عندما يقدم وعده هذا وقد زخرفه بنبرات عنصرية الفحوى"(٤١) ذلك أن جموح الليبرالية الجديدة: الأس الإيديولوجي للعولمة لفرض حرية السوق دون قيود قد أدى إلى ظهور أصولية جديدة هي أصولية حرية السوق وغدا الأصوليات الإثنية والدينية والسياسية.

فما هي النتيجة المستخلصة من كل هذا؟

الملاحظ أن هناك عدد من الاحتكارات تسعى إليها الولايات المتحدة جاهدة وهي:

١- احتكار مجال التقنية الجديدة؛

٢- السيطرة على مالية العالم؛

٣- السيطرة على مصادر الطبيعية.؛

٤- احتكار منظمة الأمم المتحدة والسيطرة عليها حيث بدأ هذا التوجه واضحاً منذ فترة العقد الأخير من القرن العشرين وبرز أكثر وضوحاً في الكثير من القرارات اللاشرعية التي صدرت ضد بعض الدول كالعراق وسوريا مؤخرا؛

٥- احتكار القوة العسكرية، حيث لا تسمح للآخرين بامتلاك قوة كبيرة أو أسلحة متميزة عدا الكيان الصهيوني، وتستخدم الآليات الإستراتيجية لنظامها العالمي الجديد كما تسعى لفرض إرادتها من خلال استراتيجية كاملة ومتكاملة تنبني على الأسس التالية:

٦- فرض النموذج الليبرالي الجديد في التنمية والتحول بالصيغة الاستعمارية الجديدة والتحديث الاتكالي.

٧- عملية العولمة التي تلغي الإرادة الوطنية المستقلة أي الدولة القومية المهددة بالانمحاء.

٨- تفشي أشكال الإمبريالية الثقافية باعتماد المنهج الغربي في العالم كوسيلة لعملية التحديث والتطور

٩- التحريض على النزاعات الداخلية ذات الخصوصيات العرقية والدينية وعلى عدم الاستقرار لغرض استغلالها لتحقيق الأهداف الجيوستراتيجية.

١٠ - التدخل العسكري المباشر للإطاحة بالأنظمة الديمقراطية الشرعية وتنصيب الحكام العملاء الذي يساهمون في تعزيز مواقع الإمبريالية وأهدافها اللاشرعية.(٤٢)

أخيرا ما هي الديمقراطية التي نريدها كعرب

يحدد الباحث والمفكر العربي علي الدين هلال إشكالية الديمقراطية في العديد من دول العالم الثالث، ومنها البلاد العربية، على النحو التالي:

- كيف يمكن توفير الديمقراطية في إطار دولة تابعة واقتصاد تابع؟
- ما هي علاقة التبعية بالقهر السياسي، وبالعكس ما علاقة الاستقلال الوطني بالديمقراطية؟
- كيف يمكن توفير الديمقراطية خارج إطار الرأسمالية، وان يتحقق مبدأ تداول السلطة في ظل نظام اقتصادي يقوم على التخطيط أو الملكية العامة لموارد الثروة بدلا من حرية السوق؟ ...
- كيف يمكن أن نربط بين المؤسسات الديمقراطية المنشودة والمجتمع المدني، وان تعبر هذه المؤسسات عن الثقافة القومية وعن الذاتية الحضارية بحيث يشعر المواطنون بالانتماء إليها والحرص عليها؟ هذا هو التحدي(٤٣).

نرى إن الأجابة على هذه التساؤلات أو الاشكاليات تكمن في ماهية الأنظمة السياسية التي تحكم في هذه الدول، لأنها هي الأس الحقيقي لوجودها، أن نظم الحكم القائمة على الاستبداد والعنف، وخنق الحريات الفكرية والعامة، هي العائق أمام إيجاد الحلول الناجعة لتحيق هذه المطالب المطروحة. ونعتقد إن الشباب العربي، أو الشعب العربي في ثورته الظافرة المسماة بثورة (الربيع العربي) قد فتح الباب أمام تطلعات الشعوب العربية لتحقيق النهوض المأمول، وتحيق مشروع الديمقراطية الحقة، والتي لا تستقيم إلا في نظام اجتماعي مستقر، وفي إطار إجماع راسخ بخصوص هذا النسق الاجتماعي، والإدراك الواعي بأن جوهر الديمقراطية يتحدد بتكريس القانون الاجتماعي فمكانية التصويت المنظم والدائم على صلاحية السلطة ، مما يضمن للجماعة حقها في مراجعة الحاكم ومحاسبته وتبديله تلبية لإرادتها، وممارسة هذا الحق هي في الواقع شرط لقيام كل المجتمعات، وأصل الاجتماع السياسي الحديث، وليس الفارق في ممارسته بين النظم الاستبدادية والنظم الديمقراطية، إلا في أن حصول المراجعة والمحاسبة والتبديل لا يتحقق في الأولى إلا بالعنف والثورة والانقلاب الدموي وينتج مزيدا من الأزمات، بينما يتم في النظم الثانية بالمنافسة السلمية والصراع السياسي، وتبديل مواقع الأغلبية والأقلية(٤٤).

كما أن على الديمقراطية التي نريدها لمجتمعنا العربي، أن تتحول إلى مشروع اجتماعي تاريخي، منطلقين من المعايير الديمقراطية التي هي قيم إنسانية وحصيلة حضارية مكتسبة من رحاب الثقافات جميعها، والتي تتمحور حول حقوق المواطنة وتتجلى في الحق الانتخابي والحريات العامة والفردية، وفي حقوق العمل، وفي فصل السلطات، وفي القضاء المستقل، إلخ. ولأجل ذلك لابد من تأمين عوامل لتحقيقها: من أمن جماعي وتنمية مطردة وتوزيع عادل، ولا توجد وسيلة للإسراع في خلق هذه العوامل من تحسين شروط المقاومة ضد عوائق التقدم، لقلب اتجاه الحركة التاريخية المتقهقرة ، وتوسيع هامش المبادرة الفكرية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العربي.

والقاعدة الوحيدة والأداة الرئيسية لإحداث مثل هذا الانقلاب في اتجاه الحركة التاريخية هما في العالم العربي. كسر جدران السجون الوطنية الراهنة وفتح حدود العالم العربي أمام أبنائه جميعا ، أي خلق المجال القومي العربي الواحد.(٥٠)

فالديمقراطية تساعد كثيراً على الإبداع والإنتاج الإنساني المثمر. ونحن – كعرب – أحوج ما نكون الى هذه الديمقراطية، خاصة الآن. فمجتمعاتنا قد عانت كثيراً من عمليات الإرهاب وحركات العنف الديني والمذهبي والطائفي. ولا شك أن غياب الديمقراطية ساعد كثيراً على ذلك. فوظيفة الديمقراطية دائماً، إقامة الحواجز والموانع ضد العنف، لأنها تؤمن المسارب اللازمة للرأي والرأي الآخر. وفي المجتمعات الدكتاتورية، لا يوجد طريق للتعبير عن الرأي الآخر غير العنف.

ومن ناحية أخرى نرى إن أهم ما يوجد في عملية التثوير والتفكيك التي قد تنتج عن ثورة الربيع العربي هو أن تخرج تجربة التنوير من صورتها النمطية الغربية التي أرتبطت بالفرد البورجوازي الأناني وجعلت الحداثة الغربية تفضي الى تطور لامتكافىء ودفعت العقلانية العلمية والتقنية الى ترك أصقاعا كبيرة من المعمورة تسبح في الظلام وتصدر لها الاستعمار والفقر والبؤس والمرض. ان ما تنادي به الثورة العربية هو ارساء تنوير جديد وأصيل يشرف الانسان العربي المسلم ويجعله في وضعية استخلاف وائتمان على الكوكب على جهة الحقيقة لا على جهة المجاز،انها بالأساس وضعية ثورية تدعو كل انسان الى تنمية مهاراته وتقوية ملكاته الطبيعية والاستحواذ على جملة من القدرات العقلية والجسدية التي تؤهله ليكون معمرا للأرض بالمعنى القرآني ومتجها نحو تحالف مع آدميته ومحققا لنوع من المصالحة بينه وبين ذاته وخالقه والطبيعة ويكون بحق خليفة الله في الأرض لا متشبّها بالطواغيت والجبابرة والشياطين. إن ما هو مطلوب اليوم من المثقفين العرب هو تخطي الإميات الحدية والثنائيات القاتلة والنهوض بالثقافة العربية ومقاومة التصحر الثقافي الحالي، ولعل دور الفلاسفة والمثقفين العرب سيكون كبيرا جدا ومسؤوليتهم ثقيلة خاصة في زمن الربيع العربي

لأنهم مطالبون بالمحافظة على الثورة وتحقيق أهدافها، وكذلك مطالبون بنبذ روح التعصب والعنف والابتعاد عن منطق التمذهب والتحلي بالتسامح والمصداقية السياسية والمسالمة، وتحريك السواكن وطرح الاشكاليات وبرمجة البدائل وتقديم البرامج والوصول الى تفاهمات. وفي نهاية المطاف أن الثورة إذا لم تجد ثقافة تحتضنها وتفعلها في الواقع الاجتماعي وتنقلها من الشارع الى الادارة ومن الوجدان الى العقل ومن الشعور الى الوعي فربما تنقلب على نفسها وتأكل أبنائها وتأتي على الأخضر واليابس ويمكن أن تضيع هدرا وتتحول الى ثورة مضادة تأتي على ما تبقى من الحياة على هذه الأرض الطيبة.

الخاتمة

لقد حاولنا أن نكرس هذا البحث في موضوع كبير ومتشعب، كموضوع الديمقراطية، الذي أشبع بحثا ودراسة، ولكنه موضوع الساعة، وخاصة على الساحة العربية الراهنة، وأردنا أن ندلي بدلونا في هذا المجال، من زاوية الدراسة الفلسفية، والتي تحتم علينا البحث من الجذوروالتاريخ التطوري، لأي ظاهرة تخضع لهذا المنهج، وهذا ما حاول الباحث القيام في هذه الدراسة الموجزة عن الديمقراطية، ومن هذا المنطلق فقد وجدنا ان الديمقراطية كظاهرة اجتماعية مرتبطة بالمجتمع البشري، وموجودة في فطرته من بداية المجتمع البشري ولدى كثير من الشعوب في مختلف أصقاع المعمورة، وبأشكال مختلفة، ولكنها تتفق في الجوهر والمضمون، من جيث حفاظها على كرامة وحرية وإنسانية المجتمع المعني. ثم مع تطور المجتمع البشري ذو المسار المتعرج والكثير الانحناءات ظهرت صيغة يمكن أن تكون أكثر نضجا - من الناحية الفكرية - حيث نحت في هذه الفترة المصطلح المعروف لهذه الظاهرة من قبل المفكرين والفلاسفة اليونانيين الكبار المعروفين. ثم في مرحلة تاريخية وجدنا هذه الظاهرة تتجسد في المجتمع الإسلامي في مرحلته الشوروية الأولى - إن جاز لنا التعبير عنها-، حيث عرفت الحضارة العربية الإسلامية ثلاث مراحل خلال تاريخها..كانت المرحلة التي اتسمت الديمقراطية هي المرحلة الأولى منها، ثم تلاشت واضمحلت في المراحل التالية. ثم ظهرة مرة أخرى في أوروبا، في زمن ما يعرف بالثورة الصناعية البرجوازية، وظهور مفهوم الليبرالية أولا ثم اقترن بالديمقراطية النيابية، ثم تطورت الديمقراطية أكثر، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ثم جرت محاولات لتعميم هذه االصيغة من الديمقراطية من قبل أمريكا والدول الغربية الكبرى على مختلف دول العالم، فيما يعرف اليوم بمرحلة العولمة أو الدوكبة. ليتم السيطرة على العالم والمحافظة على مصالح هذه الدول الكيرى، إلا ان الشعوب الآن وفي هذا العصر بالذات ، عصر التقدم العلمي والتطور التكنولوجي ، عصر المعلوماتية والاتصالات ، قد

أصبحت أكثر وعيا واطلاعا وأوسع أفقا ، وعلى علم بكل ما يجري في العالم من أحداث ومن حولها ، وبالتالي أكثر معرفة بواجباتها وأكثر مطالبة بحقوقها ، لذلك فإنها لا تقبل بأقل من أن تأخذ حقوقها كاملة غير منقوصة ، وفي ممارسة السلطة ، وأن تكون بيدها مقدرات القوة ، فالديمقراطية بالنسبة للشعوب الآن لم تعد فقط أسلوب حكم ، بل ممارسة سلوكية وطريقة حياة ، لذلك فإننا نلاحظ اليوم على امتداد الساحة العالمية كل أنواع الرفض السياسي ، من مظاهرات واعتصامات وعصيان مدني ، ما يدل على أن الشعوب -ومن بينها شعبنا العربي- تطالب بالحرية و الكرامة والديمقراطية الحقيقية النابعة من احتياجاتها الحقيقية وليس مفروضا من أي جهة خارجية. ولأن الحرية ثمنها غالي فطريقها ليس سهلا ولا معبدا بالورود، لذا فقد يحصل تعثر هنا أو هناك، ولكنه في نهاية المطاف النصر حليف الشعوب لا محالة.. وكما قال شاعرنا شاعر الثورة العربية بحق: إذا الشعب يوما أراد الحياة .. فلابد أن يستجيب القدر...

وبعد أن أثبت شعبنا العربي أنه من ضمن الشعوب الحية فقد حان الآن دور النخبة العربية المثقفة والمفكرة، أن تبقي على جذوة هذه الحياة مستعرة والحفاظ عليها لكي لا تنطفي، من خلال القيام بدورها التنويري ورسم معالم طريق المستقبل .. طريق الحرية والعيش الكريم..

المراجع

١) أبو اليزيد علي المتيت ، النظم السياسية والحريات العامة الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٤ .

٢) إسماعيل صبري عبد الله " أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين" مجلة عالم الفكر – الكويت؛ المجلد٢٧ يونيو١٩٩٨.

٣) الآن تورين ، ما الديمقراطية (دراسة فلسفية)، ترجمة: عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق٢٠٠٠م، ص (١٥٤)

٤) برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، المركز الثقافي العربي، بيروت –لبنان، الدار البيضاء– المغرب، ط خامسة، ٢٠٠٦م.

٥) تشالرز تيللي، الديمقراطية، ترجمة : محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت، ط أولى (تموز/ يوليو) ٢٠١٠م.

٦) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط أولى، ٢٠١٣م.

٧) جواد علي، أصول الحكم عند العرب الجنوبيين، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الحادي والثلاثين ، جماد أول١٤٠٠هـ/ نيسان ١٩٨٠م،

٨) حاكم المطيري، صحيفة المدينة، كلية الشريعة ، جامعة الكويت ٢٠١١م.

٩) حاكم المطيري، الحرية أو الطوفان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط أولى ٢٠٠٣م.

١٠) راؤول مانغلابوس، إرادة الشعوب، دار الملتقى للنشر، ليماسول، قبرص، ١٩٩١م.

١١) رالف رايكو، لمحات من تاريخ الليبرالية الكلاسيكية، ترجمة: رشيد أورار، موقع المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات، الرباط، ا/ نوفمبر٢٠١٤م.

١٢) رضوان زهرو:" الاقتصاد العالمي المعاصر- مقدمات وآفاق"منشورات مسالك- مطبعة النجاح الجديدة- الطبعة الأولى- الدار البيضاء ٢٠٠٤م.

١٣) سيرج لاتوس:" العولمة ضد الأخلاق- شؤون الأوسط- أبريل١٩٩٨م.

١٤) عبدالعزيز إبرهيم شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية ، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر

١٥) عامر رشيد مبيض ، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية ، .مصطلحات ومفاهيم ، سوريا ١٩٩٩ .

١٦) عباس محمود العقاد، الديمقراطية في الاسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ٢٠١٣م.

١٧) علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، بحث مقدم لندوة " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ثانية١٩٨٤م،

١٨) عباس برادة السني:" العولمة الاقتصادية" سلسلة المعرفة للجميع" العدد١٢- منشورات رمسيس- الرباط١٩٩٨م.

١٩) ك. جيورجيو : نظرة جديدة في سيرة رسول الله، تـ : د. محمد التونجي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط أولى، ١٩٨٣م.

٢٠) محمد الفرجاني ، عولمة الديمقراطية، أم ديمقراطية العولمة ، بحث منشور بمجلة دراسات، السنة الثالثة ، العدد التاسع ٢٠٠٢م.

٢١) محمد الأحمري، الديمقراطية: الجذور واشكالية التطبيق ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ط اولى، بيروت٢٠١٢م.

٢٢) موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات ، بيروت- باريس، الطبعة الثانية ٢٠٠١م.

٢٣) محمد عابد الجابري: "العولمة: نظام وإيديولوجيا" دراسة ضمن المؤلف الجماعي: "العرب وتحديات الهيمنة والعولمة " منشورات المجلس القومي الثقافة العربية – الكتاب الثقافي السنوي -٢- المؤسسة العربية للنشر والابداع – الدار البيضاء ١٩٩٧م.

٢٤) ميتروفتشن، ليوينزا، العولمة والنظام العالمي الجديد، ترجمة وسام حسن خضير مجلة الزحف الكبير ، بغداد، ٢٠٠٠م.

٢٥) هانس بيتر وهارالد شومان:"فخ العولمة" ترجمة وتقديم: عدنان عباس علي – مراجعة وتقديم : رمزي زكي سلسلة عالم المعرفة- غشت- العدد٢٩٥ الكويت٢٠٠٣م.

٢٦) V.Timmons Roberts-Amy Hite-From Modernization to – Globalization-blackzell٢ publishers-usa٢٠٠٠

الحواشي السفلية

[١]) أبو اليزيد علي المتيت ، النظم السياسية والحريات العامة الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٤ ، ص (١٠٤).

[٢]) د .عبدالعزيز إبرهيم شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية ، بيروت، الدار الجامعية للطباعة .والنشر ، ص(١٤٩) .

[٣]) عامر رشيد مبيض ، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية ، .مصطلحات ومفاهيم ، سوريا ١٩٩٩ ، ص(٧٣٤)

[٤]) .محمد الفرجاني ، عولمة الديمقراطية، أم ديمقراطية العولمة ، بحث منشور بمجلة دراسات، السنة الثالثة ، العدد التاسع ، ٢٠٠٢ ، ص٧٠

[٥]) عامر رشيد مبيض ، مرجع سابق ،سوريا ١٩٩٩ ، ص٧٣٣

[٦]) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط أولى، ٢٠١٣م، ص (١٢٦).

[٧]) أنظر: تشالرز تيللي، الديمقراطية، ترجمة : محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت، ط أولى (تموز/ يوليو)٢٠١٠م، ص (٥٣).

[٨]) محمد الأحمري، الديقراطية: الجذور واشكالية التطبيق ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.ط اولى، بيروت٢٠١٢م، ص(١١).

[٩]) جواد علي، أصول الحكم عند العرب الجنوبيين، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الحادي والثلاثين ، جماد أول١٤٠٠هـ/ نيسان ١٩٨٠م، ص (٤٧- ٧٨ و٥٥).

[١٠]) جواد علي ، المرجع السابق، ص (٥٠-٥٧).

[١١]) راؤول مانغلابوس، إرادة الشعوب، دار الملتقى للنشر، ليماسول، قبرص، ١٩٩١م، ص (١٨).

[١٢]) المرجع السابق، ص (١٢٩- ١٣٠).

[١٣]) المرجع السابق، ص (١١٩).

[١٤]) المرجع السابق، ص (١٣٣).

[١٥]) المرجع السابق، ص (١٢٥).

[١٦]) من احسن المراجع المترجمه إلى الغربية كتاب جارد: صلب وجراثيم وأسلحة، الأهلية للنشر، عمان ، الأردن، فقد كتب فصولا عن حياة هذه الشعوب البدائية وثقافتها وعلاقاتها وأصولها.

[١٧]) مانغلابوس، مرجع سابق، ص (١٠٦-١٠٧).

[١٨]) تشارلز تيللي ، مرجع سابق، ص (٥٣-٥٤).

[١٩]) عباس محمود العقاد، الديمقراطية في الاسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ٢٠١٣م، ص (١٤).

[٢٠]) يقول عباس العقاد في كتابة الديمقراطية في الإسلام،ص(١٧) إن الديانة الموسوية- اليهودية – أقامة نظام حكم وتشريع، ولكننا نجد أن النظام الحكم هذا والتشريع كان دينيا خالصاً.

[٢١]) سماها ابن إسحاق وكتاب السير القدماء : الموادعة، وسماها الصلابي : الوثيقة أو الصحيفة، وسماها صفي الرحمن المباركفوري ميثاق التحالف الإسلامي، وسماها الحميدي :صحيفة المعاهدة بين أهل المدينة، وسماها البوطي وثيقة بين المسلمين وغيرهم ، واخترنا تسميتها بالدستور، فهو الاسم الحالي الرسمي للوثيقة التي تنظم شأن للدولة. فالمعاهدة تنظم العلاقات الخارجية بين دولة ودولة، أما الدستور فيطلق على الوثيقة التي تنظيم الشأن العام الداخلي للدولة .

[٢٢]) ك. جيورجيو : نظرة جديدة في سيرة رسول الله، تـ : د. محمد التونجي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط أولى، ١٩٨٣م، ص(١٩٢).

[٢٣]) لمزيد من التفصيل راجع: د. حاكم المطيري،كلية الشريعة ، جامعة الكويت ٢٠١١م

[٢٤]) الملك العضوض هو: الذي فيه ظلم وعنف ، والملك الجبري هو الذي فيه عتو وقهر كالأنظمة العسكرية والشمولية المستبدة.

[٢٥]) لمزيد من التفصيل والإطلاع راجع: حاكم المطيري، الحرية أو الطوفان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط أولى ٢٠٠٣م، ص (٧- ٢٦٨).

[٢٦]) أنظر: حاكم المطيري، المرجع السابق، ص (٧ – ١٠٩).

[٢٧]) موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات ، بيروت- باريس، الطبعة الثانية ٢٠٠١م، ص (٢٧٥).

[٢٨]) علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، بحث مقدم لندوة " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ثانية١٩٨٤م، ص (٣٧).

[٢٩]) رالف رايكو، لمحات من تاريخ الليبرالية الكلاسيكية، ترجمة: رشيد أورار، موقع المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات، الرباط، ١/ نوفمبر ٢٠١٤م.

[٣٠]) علي الدين هلال، نفس المرجع السابق والصفحة.

[٣١]) رالف ريكو، المرجع السابق.

[٣٢]) الآن تورين ، ما الديمقراطية (دراسة فلسفية)، ترجمة: عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق٢٠٠٠م، ص (١٥٤)

[٣٣]) المرجع السابق، ص (٥٠-٥٢).

[٣٤]) V.Timmons Roberts-Amy Hite-From Modernization to Globalization-blackzell publishers-usa٢٠٠٠-p٢٢٧

[٣٥]) عباس برادة السني:" العولمة الاقتصادية" سلسلة المعرفة للجميع" العدد١٢- منشورات رمسيس- الرباط١٩٩٨-ص (٧).

[٣٦]) أنظر محمد عابد الجابري: "العولمة: نظام وإيديولوجيا" دراسة ضمن المؤلف الجماعي: "العرب وتحديات الهيمنة والعولمة " منشورات المجلس القومي للثقافة العربية – الكتاب الثقافي السنوي -٢- المؤسسة العربية للنشر والابداع – الدار البيضاء ١٩٩٧، ص(١٨).

[٣٧]) أنظر إسماعيل صبري عبد الله " أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين" مجلة عالم الفكر- الكويت؛ المجلد٢٧ يونيو١٩٩٨.

[٣٨]) راجع د. رضوان زهرو:" الاقتصاد العالمي المعاصر- مقدمات وآفاق"منشورات مسالك-مطبعة النجاح الجديدة- الطبعة الأولى- الدار البيضاء ٢٠٠٤-ص١٦

[٣٩]) راجع د. رضوان زهرو:" الاقتصاد العالمي المعاصر- مقدمات وآفاق"مرجع سابق الذكر-نفس الصفحة

[٤٠]) سيرج لاتوس:" العولمة ضد الأخلاق- شؤون الأوسط- أبريل١٩٩٨- ص (٦٣).

[٤١]) هانس بيتر وهارالد شومان:"فخ العولمة" ترجمة وتقديم: عدنان عباس علي - مراجعة وتقديم : رمزي زكي سلسلة عالم المعرفة- غشت- العدد٢٩٥ الكويت٢٠٠٣. ص (١٠).

[٤٢]) ميتروفتشن، ليوبنزا، العولمة والنظام العالمي الجديد، ترجمة وسام حسن خضير مجلة الزحف الكبير ، بغداد، ٢٠٠٠م.

[٤٣]) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص (٤٩)

[٤٤]) برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، المركز الثقافي العربي، بيروت -لبنان، الدار البيضاء- المغرب، ط خامسة، ٢٠٠٦م، ص (٢٢٢).

[٤٥]) المرجع السابق، ص (٢٣٩).